



أثر أدوات التمويل المبنية على معدل الربح في تمويل التنمية الاقتصادية

- حالة مؤشر داو جونز الإسلامي للسوق المالي الماليزي 1997-2023 -

**The Impact of Interest-based financing tools on economic development.
A Case Study of Dow Jones Islamic Index for the Malaysian financial
market (1997–2023)**

تومي عبد الرحمن

جامعة بومرداس، الجزائر

Maf.algerie@gmail.com

ذباح هشام¹

جامعة بومرداس، الجزائر

h.debbah@univ-bouira.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025-08-26

تاريخ الاستلام: 2025-06-19

ملخص:

تتناول هذه الدراسة المفاهيم النظرية لأدوات التمويل المبنية على الربح، مع إبراز الاختلاف بينها وبين أدوات التمويل المبنية على الفائدة التي تهتم بالتسبب في اختلالات اقتصادية، ثم تحليل مدى فعالية تحقيق التوازن بين القطاعات المالية والإنتاجية، من خلال دراسة العلاقة بين هذه الأدوات والتنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة أن التمويل المبني على الربح يعزز تخصيص الموارد بكفاءة، ويقلص من فجوة التمويل، خاصة لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحد من حالات سوء استخدام الموارد، وإعادة توزيعه على الفئات الصغيرة. وبذلك يكون له دور فاعل في التنمية الاجتماعية ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: معدل الربح؛ معدل الفائدة؛ التنمية الاقتصادية؛ تمويل التنمية.

Abstract:

This study addresses the core principles of profit-based financial tools, while highlighting the differences between these and interest-based tools, often associated with economic disruptions. It then analyzes how effective a balance can be achieved between finance and production by studying the correlation between these tools and economic development.

¹ ذباح هشام

The study confirms that profit-based finance enhances resource allocation and reduces the funding gap, especially for small and medium-sized enterprises, it also mitigates the misuse of resources and redistributes them to small-scale groups. As a result, it plays a key role in supporting social development and advancing economic development.

Keywords: Profit rate, Interest rate, Economic development, Development financing.

مقدمة:

تُعد التنمية الاقتصادية أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. وفي ظل التحديات التي تعرفها الأنظمة التمويلية التقليدية، المعتمدة على أدوات التمويل المبني على الفائدة، التي تهتم بالتسبب في اختلالات اقتصادية متعددة كالديون العمومية زيادة الفوارق الاجتماعية، وتشجيع الأنشطة غير الإنتاجية، تركّز الثروة في يد فئة محدودة من المستثمرين. وهذا ما يعزز من هشاشة النظام المالي الوضعي في أوقات الأزمات على غرار أزمة 2008، وضعف قدرته على تحقيق الاستقرار المالي المستدام. وبالتالي برزت أدوات التمويل المبنية على معدل الربح كآلية بديلة أكثر عدالة و توازن، ترتبط مباشرة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، من خلال طبيعتها التشاركية تعزز العدالة في توزيع المخاطر والعوائد وتسهم في توجيه التمويل نحو الأنشطة الإنتاجية.

وتستمد هذه الأدوات خصوصيتها من التزامها بالضوابط الشرعية، واعتمادها على صيغ تمويلية مثل المضاربة، المرابحة، المشاركة، والإجارة، مما يجعلها أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل علاقة أدوات التمويل المبنية على معدل الربح بالتنمية الاقتصادية، وتحديد أفضلية الربح على معدل الفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال دراسة نظرية وتحليل قياسي لحالة ماليزيا باستخدام مؤشر داو جونز الإسلامي للفترة (1997-2023).



وتسعى إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم أدوات التمويل الإسلامي المبنية على معدل الربح في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند الإحاطة بمفاهيم متغيرات الدراسة، معدل الربح، معدل الفائدة، لتمويل، التنمية الاقتصادية، وهذا لشرح المفاهيم الخاصة بالمصطلحات، وتحليل العلاقة بينهم. عن طريق النموذج القياسي باستخدام برنامج الايفيز الذي يستخدم الأساليب الإحصائية - الانحدار المتعدد.

1- مفاهيم عامة حول الربح

اختلفت المقاربات الاقتصادية في تعريف الربح باختلاف المدارس الفكرية والمنهجيات المتبعة. ويمكن تصنيف تعريف الربح إلى مقاربتين رئيسيتين: الوضعية والإسلامية.

1.1- الربح لغة

في اللغة العربية نجد أن الربح يقصد به أمرين (ساعد، 34، 2011):
الأول: الربح في اللغة نماء مال وزيادة فيه، غير أن الزيادة لمال موجود كالميراث والهبة وأجرة العمل ونحو ذلك لا تسمى ربحا في اللغة.
والثاني: الربح هو نماء المال وزيادته عن طريق التجارة وتقليبه بالشراء والبيع، فخرج بذلك ما يحصل من زيادة ونماء للمال دون تقليبه كالغلة والنتاج ونحو ذلك فلا يسمى ربحا.

2.1- في الفكر الاقتصادي الوضعي

1.2.1- الربح في الاقتصاد

هي الفرق بين الإيرادات الكلية وبين المصروفات الكلية، أو هي العائد من رأس المال المستثمر في المشروع.

وتطراً على الإرباح تغييرات أكبر من تلك التي تتعرض لها الدخل الأخرى، حيث تزيد في أوقات الرواج و تنخفض في أوقات الكساد. وهناك الأرباح الإجمالية التي تمثل الفرق بين التكاليف المباشرة و ثمن البيع، وللوصول إلى الأرباح الصافية تستنزل من الأرباح الإجمالية التكاليف غير المباشرة.

2.2.1-الربح المحاسبي

إن علم المحاسبة لا يفرق بين أنواع الربح، حيث يقصد الربح المحاسبي هو صافي الإيرادات جميعها بعد خصم التكلفة الخاصة بها، وأطلقوا عليها تسمية الغلة (إيرادات عرضية) والفائدة (إيرادات رأسمالية) والربح العادي. ولا يفرق علم المحاسبة بين هذه الأنواع من الإيراد، بل يعتبر الربح مزيجاً منها (كوثر، 1996، ص21).

3.1- في الفكر الاقتصادي الإسلامي

أما الربح في الاصطلاح الفقهي فيطلق على الزيادة الحاصلة على رأس المال، نتيجة تقلب المال في عمليات التبادل المختلفة.

الربح أيضاً هو الزيادة الحاصلة في صافي الملكية خلال فترة زمنية محددة أو هو النماء الحاصل في القيمة. فإذا اعتبرنا الفارق بين إجمالي الإيرادات المتحققة مطروحاً منها إجمالي التكاليف فنكون قد حددنا الربح بمعناه الشامل، وبشكل مختصر يمكن تعريف الربح بأنه فضل الإيراد عن التكلفة، أي الزيادة التي تحصل في جانب الإيرادات بعد طرح إجمالي التكاليف منها.

وقد عرف مجمع الفقه الإسلامي الربح بأنه الوائد على رأس المال، وليس الإيراد أو الغلة، ويعرف مئدار الربح: إما بالتنضيض أو التقويم للمشروع بنقد، وما زاد على رأس المال فهو ربح. (قرار رقم 30/30 ع4 ج3 ص1809).

4.1- شروط تحقق الربح في الشريعة الإسلامية:

- أن يكون الربح ناتجاً عن بيع مباح؛
- أن يكون الربح مستحقاً بسبب شرعي؛



- أن يكون الربح مقابلاً بتحمل الضمان. (هو أن يتحمل رب المال تبعة هلاكه وتعبه على قدر ما يملك)؛
- إذا كان الربح ناتجاً عن شراكة، فلا بد من تحديد حصة كل شريك منه بوضوح؛
- أن يكون الربح بعيداً عن الربا؛
- أن يكون الربح بعيداً عن الاحتكار؛
- أن يكون الربح بعيداً عن الغرر. (الغرر ما يكون امراً مجهولاً أو متردداً بين شيئين)؛
- أن يكون الربح بعيداً عن الغبن. (الغبن بيع السلعة بأكثر مما جرت العادة).

5.1- أشكال الربح

- يفرق فقه المعاملات بين الربح وبين سائر الإيرادات الأخرى تفرقاً دقيقاً، بحيث يتم التعبير عن كل نوع من أنواع الإيراد بمفهوم مستقل يدل عليه (الرفاعي، 2010، ص 11). وبناء عليه يمكن بيان أشكال الربح وفق الترتيب الآتي:
- الربح العادي: وهو النماء الناتج عن حسن تصرف الإدارة وتنظيمها.
 - الفائدة (الأرباح الرأسمالية): وهي النماء الناجم عن ارتفاع أسعار الأصول الثابتة، وهي تختلف عن الفائدة الربوية بالمعنى المعاصر.
 - الغلة (الأرباح العرضية): وهي النماء الناجم عن ارتفاع أسعار الأصول المتداولة.

2- أدوات التمويل البديلة لمعدل الفائدة

برزت أدوات التمويل البديلة لمعدل الفائدة، كآليات تمويلية تعتمد على مبدأ تقاسم الربح والخسارة عكس الفائدة. وهو ما يجعلها أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي وأقل تعرضاً للخطر.

1.2- عائد الاتجار

يقصد بالاتجار عمليات الشراء بقصد إعادة البيع لتحقيق ربح محتمل، وتتجلى أهم صور الاتجار في ما يلي:

1.1.2- عقد المراجعة (البسيط والمركب)

بيع السلعة بثمنها الأصلي مضافاً إليه ربح معلوم متفق عليه مسبقاً. حيث يكون عقد المراجعة البسيط بين طرفين يعتمد على تملك السلعة ثم بيعها. أما المركب بين ثلاثي الأطراف، البنك يشتري السلعة بطلب من العميل ثم يبيعها له. تتميز بربح ثابت، العائد محدد مسبقاً بسهولة التطبيق، وخطورة أقل (حسن، 2010، ص23).

2.1.2- عقد المساومة المقترن بخيار الشرط

عقد بيع يتم فيه الاتفاق على السعر دون إعلام الثمن الأصلي، ويُقرن بخيار فسخ للبنك. من مزاياه التقليل من التزام الوعد غير الملزم في المراجعة، ويُطبق في الأسواق المحلية. يكون بطلب العميل ثم شراء البنك للسلعة مع الإقتران بخيار الشرط، بعدها بيع السلعة إلى الأمر بالشراء مساومة (عبد الرزاق، 1997، ص140).

3.1.2- البيع الأجل

بيع مؤجل الثمن باتفاق المتعاقدان إلى موعد محدد في المستقبل، وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط، ولا بد أن يكون الأجل معلوماً، قد يكون بيع النسئئة (دفع مؤجل بالكامل) أو بيع التقسيط (دفع على مراحل). ويكون الربح أعلى من البيع النقدي، ويدعم الاحتياجات الاستهلاكية والانتاجية (وهبة، 2007، ص58).

4.1.2- عقد السَلَم

بيع موصوف في الذمة بثمن يُدفع عاجلاً، ويُسَلَم المبيع لاحقاً، يقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة، حيث تكون أرباح الممول من الفرق بين السعر في وقت السَلَم وسعر السوق عند التسليم (وهبة، 2007، ص302).

5.1.2- عقد الاستصناع

عقد تصنيع على طلب، بمواصفات محددة، بثمن حال أو مؤجل، ويُستخدم في الإنشاءات والمعدات الصناعية، أما بالنسبة لأرباح الممول تكون من الفرق بين سعر الشراء والتقسيط (وهبة، 2007، ص298).

2.2- عائد المشاركة

هو تمويل يقوم فيه المصرف بتقديم رأس مال أو موارد للمشاركة مع العميل في مشروع استثماري، ويتقاسم الطرفان الربح والخسارة وفق نسب محددة مسبقاً. ويتحقق العائد وفق قاعدة "الغنم بالغرم"، ويُستحق الربح إما بالمال أو العمل أو الضمان (الذمة) وتتنوع شركات المشاركة الى ثلاثة أنواع: وهي شركة الأموال هي عقد على الاشتراك في المال ووربحه، وشركات الأعمال هي عقد على الاشتراك في العمل وأجره، وشركة الذمم هي عقد على الاشتراك فيما يشترى ويبيع دون أن يكون هناك رأس مال، وهؤلاء يشتركون بالأجل، ويسددون بعد البيع الثمن. وهناك نوع رابع من الشركات وهو شركات المضاربة، وهي عقد على الاشتراك في الربح الناتج عن رأس المال والعمل معا (عبد الحميد، 1997، ص6)، وتنقسم المشاركة بالأموال كما تطبق داخل المصارف الإسلامية إلى أنواع التالية:

1.2.2-عائد المشاركة بتمويل الصفقة

تُستخدم في الأجل القصير لتغطية عمليات تجارية محددة. يتم تقاسم الأرباح حسب نسب التمويل، مع تخصيص جزء إضافي للعميل لإدارته الصفقة. يسهم هذا النمط في تسريع دوران رأس المال وتنشيط السوق الداخلي والخارجي (حمود، 1982، ص245).

2.2.2- عائد المشاركة بتمويل مشروع قائم

يستخدم لتمويل مشاريع قائمة تواجه صعوبات تمويلية. يدخل المصرف شريكاً في المشروع، ما يسهم في دعم استمرارية الإنتاج، وتحقيق ربح للطرفين، وتفعيل الأثر الاجتماعي والاقتصادي والربحي للمشروع (حمود، ص 246).

3.2.2- عائد المشاركة المنتهية بالتمليك

يتم فيها الاتفاق بين المصرف والعميل على تمويل مشروع ما، مع منح العميل حق تملك المشروع بالكامل تدريجياً أو دفعة واحدة. وتتخذ هذه المشاركة ثلاث

صور رئيسية تشمل بيع حصص المصرف، توزيع الربح مع سداد رأس المال، أو تحديد حصص بأسهم تُباع تدريجياً للعميل (أبو شادي، 2001، ص 91).

3.2- عائد الإجارة

لغة: الإجارة مشتقة من "الأجر"، وتدل على الجزاء أو المقابل، سواء لعمل أو منفعة. اصطلاحاً: تُعرف الإجارة بأنها عقد على منفعة معلومة لمدة معلومة بعوض معلوم، أي تملك منافع مقابل عوض سواء كان عيناً أو ديناً (نزيه، 2008، ص 20). وتنقسم الإجارة إلى نوعين رئيسيين حسب المنفعة المعقود عليها:

1.3.2- إجارة منفعة الأعيان

تشمل تأجير الأعيان الثابتة كالدور والأراضي، أو المنقولة كالسيارات. وتستخدمها البنوك الإسلامية عبر امتلاك أعيان وتأجيرها مباشرة أو ضمن صيغ إجارة منتهية بالتمليك.

2.3.2- إجارة الأعمال

وهي تعقد على أداء عمل معلوم لقاء أجر معلوم، ويتخذ هذا الأسلوب صورتين حسب نوعية الأجير:

1.2.3.2- الأجير الخاص

يعمل لطرف معين براتب ثابت ولمدة محددة، كالوظيفة الدائمة.

2.2.3.2- الأجير المشترك

يقدم خدماته لعامة الناس، مثل الخياط والنجار.

4.2- عائد الاسترباح

هو صيغة تمويلية تقوم على التشارك بين طرفين، أحدهما يقدم رأس المال والآخر يقدم الجهد والخبرة لإدارة الاستثمار، بحيث يشترك الطرفان في الربح المحقق. وتتمثل أشكال الاسترباح في العقود الآتية:

1.4.2- عائد المضاربة

لغة: مشتقة من الضرب في الأرض، أي السعي لطلب الرزق.



شرعاً: شراكة في الربح فقط، دون ضمان رأس المال إلا في حالات محددة. تشغيل الأموال بين صاحب المال (رب المال) والمضارب (العامل)، ويتقاسم الطرفان الأرباح حسب الاتفاق، ويتحمل رب المال وحده الخسائر إلا في حالة التعدي أو التقصير من المضارب.

2.4.2- عائد التمويل الفلاحي (المزراعة، المساقاة، المغارسة):

1.2.4.2- الزراعة

عقد بين مالك الأرض والعامل الذي يزرعها مقابل نسبة من المحصول. وتقوم المصارف الإسلامية بتوفير مستلزمات الزراعة والتمويل اللازم، وتوزع الأرباح بعد خصم التكاليف (منذر، 2004، ص16).

2.2.4.2- المساقاة

عقد يخص الأشجار المثمرة، حيث يسلمها صاحبها للعامل لسقيها وخدمتها مقابل نسبة من الثمر. وتستخدم المصارف هذه الصيغة عبر تقديم تمويل زراعي أو أشجار للمزارعين.

3.2.4.2- المغارسة

عقد يمنح فيه صاحب الأرض للطرف الآخر حق غرسها مقابل تقاسم الشجر والأرض لاحقاً. وتستخدم المصارف هذه الصيغة لتمويل تشجير الأراضي أو تعميرها، ثم تتحول إلى عقود مساقاة أو يعاد بيع الحصة.

3- ماهية التنمية الاقتصادية

تعدّ التنمية عملية شاملة متعددة الأبعاد تهدف إلى تحسين نوعية الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ونظراً لتعدد السياقات التي يُستخدم فيها، فإنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، بل تتعدد تعاريفها وفقاً للمدخل العلمي أو الفكري المعتمد.

1.3- تعريف التنمية الاقتصادية

حسب رؤية Kindle BERGER فإن التنمية الاقتصادية تُعرّف بأنها: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي الحقيقي والتي تكون مصحوبة بتغيرات تنظيمية وفنية وتكنولوجية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو الناشئة". ويؤكد بذلك على أن التنمية ليست مجرد نمو كمي في الناتج، بل تشمل أيضاً تحولات هيكلية ومؤسسية تعكس تطوراً نوعياً في الاقتصاد (محمد، 1980، ص82).

تعرف الأمم المتحدة التنمية على أنها: العمليات التي يمكن بمقتضاها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، بما يُعزز اندماجها في الحياة الدولية ويسهم في تقدمها بأفضل صورة ممكنة (الأمم المتحدة، قرار رقم 41/128، ص 1986).

تُعرف التنمية بأنها عملية معقدة وشاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية. كما تُعرّف أيضاً بأنها الشكل المركب من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان بهدف التحكم (إلى حد معين) في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري داخل المجتمع، بما يضمن تلبية حاجاته وتحقيق رفاهيته.

ومن خلال ما سبق، يتبين أن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط رئيسية، أهمها:

- تُعدّ التنمية عملية شاملة ومستمرة؛
- هي عملية تغيير شامل و نقلة نوعية للمجتمع نحو الأفضل، مع الاستفادة من هذا التغيير؛
- تهدف إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

2.3- التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

إن الدراسات المعاصرة تشير إلى أن مضامين التنمية الاقتصادية والاجتماعية متجذرة في المفهوم القرآني، وتتجلى في العديد من المصطلحات ذات الدلالة التنموية مثل الإعمار، التمكين، الابتغاء، السعي في الأرض، الطيب، والتفضيل،



وكلها تعكس جوهر التنمية التي تسعى إلى النهوض بالإنسان وتحقيق الخير العام. (اشرف، 2018، ص203).

ويقوم التصور الإسلامي للتنمية على اعتبار الإنسان محور العملية التنموية وغايتها، فهو المستخلف في الأرض، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ (القرآن الكريم، الآية 30)، ولذا فإن التنمية في الإسلام لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فقط، بل تشمل الجوانب الاجتماعية، الثقافية، السياسية والأخلاقية، إذ تعتبر التنمية عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الروح والجسد، والمادة والمعنى، والدنيا والآخرة.

كما أن التنمية في الرؤية الإسلامية ليست مجرد عملية إنتاج مادي أو توزيع للثروات، بل هي فعل حضاري يهدف إلى تمكين الإنسان من أداء دوره في تعمير الأرض ضمن منظومة تقوم على العدل، التكافل، واستغلال الموارد المتاحة ضمن ضوابط شرعية وأخلاقية. وبالتالي، فإن أي مشروع تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب القيمي والإنساني هو مشروع ناقص.

وفي هذا الإطار، فإن مفردة "العِمارة" التي وردت في العديد من النصوص القرآنية، تُعدّ من أبرز المفاهيم المعبرة عن التنمية، لما تحمله من معاني البناء والتحسين والتطوير المستمر، كما في قوله تعالى: ﴿...هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61)؛ مما يؤكد أن التنمية في الإسلام هي واجب شرعي ومقصد من مقاصد الشريعة. كما أن المفهوم الإسلامي للتنمية لا يفصل بين البعد الروحي والبعد الاقتصادي، بل يربط بينهما ربطاً وثيقاً، بحيث لا تكون التنمية الحقيقية إلا عندما يُحقق الإنسان عبوديته لله من خلال استثمار ما سَخَّرَ له في الكون، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (القرآن الكريم، سورة الجاثية، الآية 13).

وبناءً عليه، يمكن القول إن التنمية في الفكر الإسلامي هي عملية تكاملية، تنطلق من الإنسان وإليه تعود، تهدف إلى تحقيق الاستخلاف والكرامة والعدالة،

وتسعى إلى تعمير الأرض ضمن إطار من المسؤولية الأخلاقية والشرعية. ولذا، فهي لا تُقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية الكمية، وإنما كذلك بمدى تحقيق القيم الإنسانية وتحسين نوعية الحياة في مختلف أبعادها (زليخة، 2007، ص 87).

3.3- تمويل التنمية الاقتصادية

تعد استمرارية تمويل التنمية ضرورة لتحقيق أبعادها المختلفة، ولهذا تتعدد مصادر التمويل منها:

1.3.3- المصادر الداخلية

1.1.3.3- الادخار

يعد من أهم المصادر الداخلية، ويعرف على أنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاتفاق، ويمكن أن يكون الادخار عائليا، ويشمل ما تدخره الأسر من دخولها في أشكال متعددة مثل أقساط التأمين، ودائع بالبنوك، أو استثمار مباشر في العقارات وغيرها. كما يوجد الادخار المؤسسي وهو ما توفره المؤسسات من فوائض، وهناك أيضا الادخار الحكومي الناتج عن الفائض في الموازنة العامة للدولة (محمد وآخرون، 2006، ص 206).

2.1.3.3- الضرائب

تعد وسيلة مباشرة لتحويل جزء من دخول الأفراد والمؤسسات إلى الدولة، والتي تقوم بدورها باستخدام هذه الموارد في الإنفاق على المشاريع التنموية، وتوضع الضرائب ضمن السياسات المالية التي تهدف إلى توجيه الفوائض الاقتصادية نحو الاستثمار وتقييد الاستهلاك غير الضروري (مدحت، 2007، ص 192).

3.1.3.3- التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي

يتمثل في لجوء الدولة إلى طباعة النقود أو إصدار سندات تمويلها بالبنوك المركزية لتغطية العجز في الميزانية. وهو وسيلة تستخدم عند غياب مصادر الادخار أو التمويل الأخرى. لكن له آثار سلبية كالتضخم وتراجع القدرة الشرائية (مدحت، 2007، ص 193).



2.3.3- المصادر الخارجية

1.2.3.3- المساعدات الخارجية

تقسم إلى: مساعدات ثنائية تمنح من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وتستخدم غالبا في استيراد سلع أساسية ومساعدات متعددة الأطراف تقدمها منظمات دولية. وتكون غالبا على شكل منح أو قروض ميسرة.

2.2.3.3- القروض

تقدم من الحكومات أو منظمات دولية أو بنوك تجارية وتختلف شروطها من حيث الفوائد وفترة السداد. وتعد من أهم مصادر التمويل الخارجي. لكنها قد تثقل كاهل الدول إذ لم تستخدم بكفاءة.

3.3.3.3- الاستثمار الأجنبي

يمثل تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة بهدف إقامة مشاريع اقتصادية، حيث تسهم في رفع كفاءة الموارد المحلية (حربي، 1997، ص491).

4- كفاءة التمويل المبنى على الربح في تمويل التنمية الاقتصادية

- أثبتت التجربة المصرفية الحديثة، خصوصا في التمويل الإسلامي، قدرتها على تعبئة المدخرات الصغيرة وتوسيع قاعدة المستثمرين بشكل أكثر كفاءة من التمويل القائم على الفائدة.

- من خلال آليتي المشاركة والمضاربة، لا يعتمد التمويل على فائدة ثابتة، بل على تقاسم نتائج المشروع، مما يجعله أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي وقيمه المضافة الفعلية (عبد الحميد، 2018، ص77).

- التمويل الإسلامي لا يشترط مركزا ماليا قويا للمشروع بل يقوم على مبدأ الغنم بالغرم، ما يفتح المجال للمشاريع الناشئة والمجتمعية للحصول على تمويل فعلي.

- نجاح آلية المشاركة يعتمد على كفاءة تقييم المشاريع وتقدير العوائد بدقة، مع مراعاة درجة المخاطرة، ما يعزز من فعالية هذه الآلية في تعبئة المدخرات واستثمارها في مشاريع ذات جدوى حقيقية (محمود، 2003، ص78).

- يمتنع التمويل الإسلامي عن تمويل الأنشطة الاقتصادية التي تُخل بالمصلحة العامة أو تتنافى مع القيم الأخلاقية والبيئية للمجتمع الإسلامي، مهما كانت ربحيتها أو ضماناتها، وذلك انطلاقاً من مبدأ الاستثمار المسؤول شرعاً، إضافةً إلى ترشيد استخدام الموارد بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية معاً.

- تمنح المؤسسات المالية الإسلامية الأولوية في التمويل للمشروعات الأعلى إنتاجية، نظراً لقدرتها على تحقيق عوائد مالية مرتفعة، مما يساهم في تعظيم أرباح المؤسسة المالية.

- لا يرفض التمويل الإسلامي تمويل المشروعات الصغيرة أو الناشئة طالما أظهرت هذه الأخيرة معدلات إنتاجية مرتفعة وكفاءة في الإدارة، بغض النظر عن حجمها أو عمرها التشغيلي

- تأخذ البنوك الإسلامية في الاعتبار العائد الاجتماعي للمشروعات، إذ قد تقوم بتمويل مشاريع ذات ربحية اقتصادية منخفضة إذا كانت تحقق منفعة اجتماعية معتبرة، في إطار دورها التنموي.

- يسهم التمويل الإسلامي من خلال أدواته (المضاربة، المشاركة، الإجارة...) في توسيع قاعدة المستفيدين من البنوك الإسلامية، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة. حيث يتيح هذا التمويل فرصاً لأصحاب المشروعات الصغيرة وذوي الدخل المحدود، مما يساعدهم على بدء مشروعاتهم الإنتاجية والتجارية.

- تعد هذا التمويل أداة فاعلة في محاربة البطالة، إذ يساعد على توظيف الطاقات المعطلة وزيادة نسبة التوظيف، بما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وزيادة الدخل الفردي.

- يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال توجيه الموارد نحو الطبقات المتوسطة والفقيرة وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

- يساعد التنوع الوظيفي في منح البنوك الإسلامية دوراً محورياً في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق توزيع أكثر توازناً للموارد بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (صادق، 2016، ص219).

- يتميز التمويل الإسلامي بالمساهمة الاجتماعية، من خلال إخراج الزكاة عن أموال البنك وقبولها من العملاء وإعادة توجيهها نحو المحتاجين. تشمل الأنشطة الاجتماعية كذلك تقديم القروض الحسنة والمساعدات للفئات الضعيفة، ودعم مؤسسات العمل الخيري. تُسهم هذه الأنشطة في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وتقليل الفقر، والحد من التفاوت الطبقي داخل المجتمع (عبد العزيز، 2016، ص 57).

- بالاعتماد على آلية المشاركة، يسهم التمويل المبني على الربح في تحقيق التوازن بين القطاعين المالي والإنتاجي، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي. فعلى عكس التمويل التقليدي الذي قد يؤدي إلى التضخم أو الكساد نتيجة اختلال هذا التوازن، يربط التمويل الإسلامي الأموال المستثمرة بعمليات إنتاج حقيقية، فيقابل الدخل المتولد من الاستثمار طلب فعلي على السلع والخدمات، وهو ما يضمن توازن العرض والطلب، ويحد من تقلبات الأسعار ومظاهر الاختلال الاقتصادي (الغزالي، 1997، ص 65).

- الزكاة تُعد محفزاً لتوجيه الأموال نحو الاستثمار والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، بدلاً من إبقائها راكدة.

5- نمذجة قياسية لدور الربح والفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية

في هذا المحور سنحاول وضع نموذج قياسي يهدف لتحليل علاقة التنمية الاقتصادية بكل من الفائدة والربح، وتحديد أيهما أنسب أو الأمثل في تمويل التنمية الاقتصادية.

1.5- تحديد المتغيرات المحددة للنموذج

سنوضح مختلف المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج القياسي قيد الدراسة وعليه تكون مقدرة التنمية الاقتصادية هي المتغير التابع، وكل من الفائدة والربح كعوامل مؤثرة فيها وهما متغيرات مستقلة، حيث نأخذ دور مؤشرات السوق المالي في تمويل التنمية، ويمثل مؤشر داو جونز للسوق المالي الماليزي كل من نسبي

الفائدة والربح في السوق، بينما الناتج الداخلي الخام لماليزيا يمثل مستوى التنمية الاقتصادية، وهذا خلال الفترة الزمنية 1997-2023.

1.1.5- الناتج الداخلي الخام PIB

هو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها بلد معين خلال فترة سنة، وعادة ما يعبر عن مدى تطور التنمية الاقتصادية في بلد ما، وفي هذا النموذج (الدراسة) سنأخذ قيم الناتج الداخلي الخام لماليزيا كممثل عن تطور التنمية الاقتصادية الماليزية خلال فترة الدراسة. وهو المتغير التابع حيث ستتم مفاضلة الربح والفائدة في تحديد أيهما أفضل لتمويل التنمية.

2.1.5- مؤشر داو جونز الإسلامي الماليزي DJIM

يعد مؤشر داو جونز العالمي للأسواق المالية الإسلامية أول معيار للأداء الاستثماري للأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، وتم إطلاق هذا المؤشر لأول مرة في المنامة- البحرين سنة 1999، وفي هاته الدراسة تم الاعتماد على مؤشر داو جونز الإسلامي للسوق الماليزي (Dow Jones Islamic Market Malaysia Titans 25 index)، والذي يقيس قيمة أكبر 25 سهما للشركات الماليزية التي تلتزم بتوجيهات الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية. اعتمدنا على هذا المؤشر لتمثيل قيمة الربح، وذلك لكون الأسهم والسندات التي يمثلها هذا المؤشر تعتمد على طرق الاستثمار الإسلامي (دون فوائد)، ونفرض أن تكون مساهمة هذا المؤشر ايجابية في تمويل التنمية بمعنى أن العلاقة تكون طردية بين المؤشر ومستوى الناتج الداخلي الخام.

3.1.5- مؤشر داو جونز الوضعي الماليزي DJIA

وسنستخدم على مؤشر داو جونز الإجمالي للسوق الماليزي في نموذج الدراسة، باعتباره يستخدم نسب الفائدة في إصدار الأسهم والسندات، ونفرض أن تكون علاقته طردية في تمويل التنمية الاقتصادية بماليزيا (حيث معطيات الدراسة ممثلة في ملحق رقم 1).



2.5- تحديد الشكل الرياضي لنموذج الدراسة

وفقا لمتطلبات دراسة النموذج القياسي، سنقوم بالاعتماد على الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغير التابع Pib والمتغيرات المستقلة Djim و Djia، ومنه نستخدم طريقة المربعات الصغرى لتحديد قيم معاملات المتغيرات المستقلة، حيث تكون معادلة النموذج المدروس من الشكل: $PIB = f(djim, djia)$ حيث:

Pib: الناتج الداخلي الخام لماليزيا.

Djim: مؤشر داو جونز الاسلامي الماليزي (Dow Jones Islamic Market Malaysia Titans 25 index).

Djia: مؤشر داو جونز الوضعي الماليزي (Dow Jones total stock Market Malaysia index).

والجدول الموالي بالاعتماد على مخرجات برنامج الافيز، يوضح نموذج الانحدار ذو الصيغة الخطية لنموذج الدراسة:

جدول رقم(1): نتائج النموذج الخطي للنمذجة القياسية لتمويل التنمية الاقتصادية

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 06/15/25 Time: 19:55
Sample: 1997 2023
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-44.5317059	12.99011	-3.428123	0.0022
DJIM	7.797741	1.424654	5.473429	0.0000
DJIA	-10.45311	3.763532	-2.777473	0.0105
R-squared	0.575822	Mean dependent var	6034.878	
Adjusted R-squared	0.540474	S.D. dependent var	18.81134	
S.E. of regression	12.75190	Akaike info criterion	17.24402	
Sum squared resid	3902.6615	Schwarz criterion	17.38800	
Log likelihood	-229.7942	Hannan-Quinn criter.	17.28683	
F-statistic	16.29002	Durbin-Watson stat	1.012581	
Prob(F-statistic)	0.000034			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج القياسي لتمويل التنمية الاقتصادية في ماليزيا كالآتي:

$$PIB = -44,5317 + 7,7974 djim - 10.4531 djia$$

3.5- التقييم الاقتصادي لنموذج الدراسة

من خلال قراءة النتيجة الرياضية للنموذج القياسي، نجد انها موافقة للفرض الموضوع سابقا بخصوص علاقة الترابط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فالعلاقة طردية بين كل من داو جونز الإسلامي الماليزي مع الناتج الداخلي الخام الماليزي، ويفسر ذلك إشارة المعلمة الموجبة غير أن ما يتم ملاحظته أن تأثير مؤشر داو جونز الوضعي اقل من الإسلامي حيث إذا تغيرت نسبة تداول مؤشر Djia بوحدة واحدة، فان مستوى الناتج الداخلي الخام يرتفع بمقدار عكسي (انخفاض ب 10,45) بمعنى أن نسبة الأوراق المالية ذات الفوائد الربوية تساهم عكسيا ب 10,45% في تمويل التنمية الاقتصادية بماليزيا (نسبة تراجع سنوية مقدرة ب 10,45%)، في حين انه إذا تغيرت نسبة تداول Djim بوحدة واحدة فان قيمة الناتج الداخلي الخام ترتفع ب 7,79 وحدة، ما يعني أن نسبة الأرباح المحققة السنوية من تداول الأوراق المالية الشرعية تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية الماليزية بنسبة 7,79%.

4.5- تقييم نموذج الدراسة إحصائيا

قبل إجراء اختبارات فحص مقدرات النموذج، لابد من إلقاء نظرة على احتمالات المتغيرات المستقلة للنموذج، حيث نجد أن احتمال مؤشر داو جونز الوضعي الماليزي Djim قدرت (Prob= 0.0105)، في حين أن احتمال داو جونز الوضعي Djim يساوي الصفر (Prob = 0) وكلاهما اقل (اقل أو يساوي الاحتمال المعياري 5% أي 0,05) الذي يثبت صحة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، حيث توضح قيمة هذا الاحتمال المعنوية الفردية لكل متغير مستقل على التابع، بمعنى ان المتغيرات المستقلة Djim و Djia هي عناصر أساسية مؤثرة فعلا في المتغير



التابع وهو التنمية الاقتصادية، وليست بعناصر زائدة في النموذج لأنها ذات معنوية إحصائية.

كما نجد ان الاحتمال الكلي للنموذج ($\text{prob}(F\text{-statistic})=0$) ما يعني أن احتمالية الخطأ منعدمة تماما، وهذا يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وهذا ما يثبتته أيضا قيمة حد الخطأ (الثابت c) التي تقدر ب (44,531-) حيث تدل على انه في حالة انعدام (معلومات المتغيرات المستقلة تساوي الصفر) معاملات المقدرات ل Djim و Djia فان العوامل الأخرى المهمة والتي من شأنها التأثير في التنمية الاقتصادية والتي لم يتم مراعاتها في هذا النموذج تعذرا لصعوبة قياسها، فان تأثيرها طفيف جدا (إشارة سالبة لحد الخطأ).

1- معامل التحديد R^2

يقدر ب 0,575، أي أن نسبة ارتباط المتغيرات الخارجية Djim و Djia والتنمية الاقتصادية تبلغ 57,5% وهي نسبة ارتباط قوية، لكن لكون هذه النسبة ترتفع كلما زاد عدد العناصر الخارجية المؤثرة في المتغير التابع فإننا نتأكد من صحة الارتباط والتأثير من خلال معيار جودة التوفيق، الذي يقدر في نموذج الدراسة ب 54,04% وهي نسبة كبيرة نفس الارتباط الفعلي لمؤشري داو جونز بالتنمية الاقتصادية في هذا النموذج.

2- اختبار فيشر F

قيمة اختبار فيشر في نموذج الدراسة هي $F_c = 16,29$ ، وبمقارنتها بالقيمة الجدولية F_{α} عند $n=27$ عدد المشاهدات و $k=2$ عدد المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5%، نجد قيمة فيشر الجدولية $F_{\alpha} = 3.354$ وبالمقارنة نجد أن $F_c > F_{\alpha}$ بمعنى أن هناك متغير مستقل على الأقل يمارس تأثيره على المتغير التابع Pib.

3- اختبار ستودنت T

القيمة الجدولة F_{α} عند $n=27$ و $k=2$ أي درجة حرية $(n-k=25)$ و $\alpha=5\%$. قدرت (1,708)، وبمقارنتها بالقيم المحسوبة T_c في النموذج أعلاه على حدة نجد أن $T_c > T_{\alpha}$ لكل من $Djia$ و $Djim$ ، ما يعني أن المتغيرات الخارجية تؤثر فعلا في المتغير التابع. إلا انه نجد تأثير $Djim$ موجب مقارنة بتأثير $Djia$ السالب.

4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (ديربن واتسون DW):

من النموذج نجد أن قيمة $DW = 1,012$ ، وفقا لهذا الاختبار فان قيمة DW المحسوبة تكون كالآتي $(2,988=1,012-4)$ ، هاته القيمة موجبة واكبر من الصفر، بإسقاطها على القيم الجدولية لاختبار ديربن واتسون نجد أنها تقع في المجال الموجب تماما، ما يعني أن هناك ارتباط ذاتي موجب تماما بين متغيرات الظاهرة المدروسة (التابعة والمستقلة).

5.5- تشخيص النموذج

سنقوم بعدة اختبارات بغية تشخيص وضعية النموذج منها:

1- اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج:

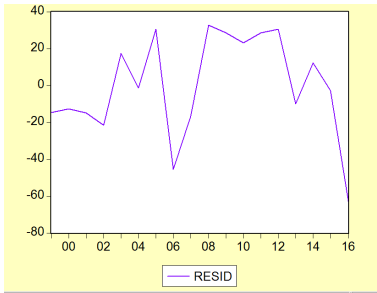
شكل رقم 1: تطور معاملات الارتباط الذاتي

Date: 05/15/05 Time: 22:39
Sample: 1997 2002
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob.
1	0.289	0.289	0.4821	0.170	
2	0.024	-0.084	0.8986	0.007	
3	-0.187	-0.171	1.4139	0.332	
4	-0.002	0.102	2.4153	0.491	
5	-0.055	-0.091	3.5299	0.019	
6	0.047	0.062	4.6735	0.729	
7	-0.120	-0.162	5.8527	0.750	
8	-0.170	-0.138	7.0580	0.020	
9	-0.277	-0.151	8.2880	0.424	
10	-0.120	-0.084	9.4929	0.253	
11	-0.130	-0.143	10.6884	0.044	
12	-0.007	-0.013	11.8419	0.007	
13	0.126	0.121	13.0431	0.059	
14	0.084	-0.053	14.2087	0.704	
15	-0.135	0.107	15.3733	0.704	
16	-0.004	-0.110	16.5274	0.752	
17	0.045	0.033	17.6834	0.810	
18	0.104	0.074	18.8412	0.805	
19	0.121	-0.038	19.9999	0.769	
20	-0.005	-0.028	21.2522	0.817	
21	0.004	0.043	22.5022	0.809	
22	-0.022	0.047	23.7479	0.809	
23	-0.174	-0.213	24.9956	0.020	
24	-0.183	-0.068	26.2449	0.285	
25	-0.048	0.006	27.4886	0.304	
26	-0.170	-0.020	28.7272	0.242	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج الايفوز

شكل رقم 2: دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي:



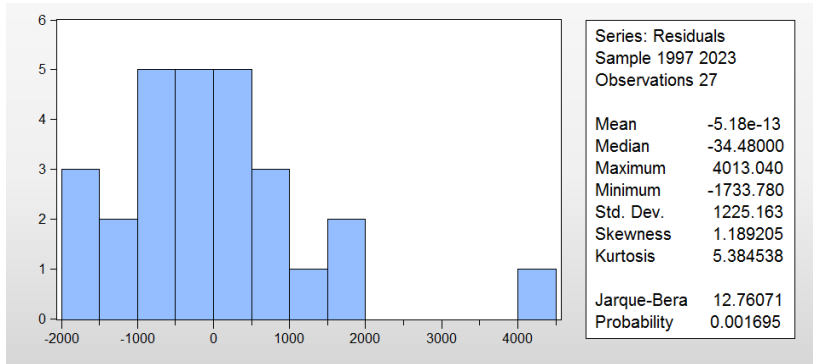
المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج (Eviews).

من خلال الشكل رقم 1 الذي يوضح تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، نجد أنها ذات معنوية إحصائية (تقريبا تساوي الصفر) وتقع داخل مجال الثقة، وهذا ما يعني أن سلسلة البواقي مستقرة، وهذا يتضح أيضا من خلال الشكل رقم 2 الذي يمثل منحنى لدالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي حيث يوضح أنها تتغير ضمن مجال الثقة ما يدل على أنها تشويها في نموذج الدراسة ابيض (ضئيل جدا).

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار جاك بيرا):

الشكل الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

شكل رقم 3: اختبار جاك بيرا (التوزيع الطبيعي للبواقي).



المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews.

من خلال ملاحظة نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نجد أن قيمة جاك بيرا لنموذج الدراسة $\text{jarque-bera} = 12,76$ ، وبمقارنتها مع القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع X^2 بدرجة حرية 2 ودرجة ثقة 5%، حيث قيمة $X^2 = 5,99$ وهي اقل من قيمة اختبار جاك بيرا للنموذج، ما يعني أن فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء لنموذج الدراسة مقبولة.

3- اختبار تجانس الأخطاء ARCH-LM:

ARCH Test:			
F-statistic	0.256102	Probability	0.620167
Obs*R-squared	0.285377	Probability	0.593198

قيمة ARCH-LM المحسوبة $Obs \cdot R\text{-squared} = 0,285$ ، وهي اقل من القيمة الجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1، ودرجة ثقة $\alpha = 95\%$ والتي تقدر ب $X^2 = 3,84$. وهذا يعني ان تباين الاخطاء متجانس.

4- اختبار تجانس الأخطاء White:

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	0.873138	Probability	0.506050
Obs*R-squared	3.811779	Probability	0.432078

احصائية White المحسوبة قدرت ب $Obs \cdot R\text{-squared} = 3,811$ ، وهي اقل من القيمة الجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 12، وعند درجة معنوية $\alpha = 95\%$ ، نجد $X^2 = 21,03$ ، وعليه فان تباين الأخطاء متجانس.

من خلال إجراء جملة الاختبارات على نموذج الدراسة، وتحليل النتائج التي كانت مقبولة اقتصاديا وإحصائيا، يمكن ان نوجز ما خلصنا له في ما يلي:

✧ من خلال نسبة التفسير $R^2 = 57,58\%$ نجد ان كل من مؤشري داو جونز الإسلامي والوضعي لماليزيا يؤثران بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام لماليزيا، لكن بنسب متفاوتة ما يعني ذلك ان نسب الفائدة والربح لها تأثير كبير ومباشر على تمويل التنمية الاقتصادية لماليزيا حيث بلغت قيمة تأثير الربح (الإسلامي) $7,79\%$ تأثير ايجابي، على غرار نسبة تأثير الفائدة التي قدرت ب $(-10,45\%)$ السالبة ما يعني تأثيرها العكسي في التنمية الاقتصادية، والتي يمكن ان نستشفها من خلال قيمة معاملات النموذج المدروس الممثل لظاهرة الدراسة من خلال مساهمة كل من مؤشري داو جونز الإسلامي Djim والوضعي في قيمة الناتج الداخلي الخام.

ملحق رقم 1: جدول يمثل بيانات متغيرات الدراسة Djia.PIB.Djim.

السنة	الناتج الداخلي الخام pib (مليار دولار)	Djim داو جونز الإسلامي الماليزي titan	Djia داو جونز الوضعي في ماليزيا
-------	--	---------------------------------------	---------------------------------



total 100	25		
82,612	1449,61	100,00	1997
83,203	658,36	72,17	1998
84,6	787,54	79,15	1999
85,805	902,58	93,79	2000
87,705	641,59	92,78	2001
89,6	708,55	100,84	2002
94,808	693,29	110,20	2003
114,878	861,31	124,75	2004
119,618	882,53	143,53	2005
129,276	950,80	162,69	2006
200,540	669,66	193,55	2007
162,684	718,04	230,81	2008
137,920	655,40	202,26	2009
245,074	721,53	255,02	2010
259,993	890,31	297,95	2011
266,11	931,20	314,44	2012
277,933	1035	323,28	2013
295,097	1014	338,07	2014
228,814	857,09	301,36	2015
206,795	755,08	301,26	2016
217,599	980,936	319,11	2017
228,598	1032,239	358,79	2018
204,42	962,816	365,18	2019
185,36	1085,186	337,46	2020
195,77	1048,022	373,83	2021
174,391	915,969	407,03	2022
163,94	861,476	399,65	2023

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المصادر التالية:

wsj.com/market-data/quotes/index/MY/DWMY/

us.spindices.com

الخاتمة:

أدوات التمويل المبنية على معدل الربح تُعد من أبرز البدائل التمويلية التي تتماشى مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث تركز على تقاسم العوائد والمخاطر بين أطراف العملية الاستثمارية، الأمر الذي يعزز من الكفاءة الاقتصادية ويحفّز على توجيه الموارد نحو أنشطة إنتاجية حقيقية. لقد أظهرت هذه الأدوات قدرة ملموسة على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، لا سيما في البيئات التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار المالي بعيداً عن مخاطر التمويل القائم على الفائدة.

- يؤدي التمويل المبني على الفائدة إلى إنشاء بنية اقتصادية غير حقيقية (وهمية)، إذ يعتمد على تراكم مفرط للديون يتجاوز حجم النشاط الاقتصادي الفعلي القائم في الواقع، مما يسهم في نشوء أزمات اقتصادية متكررة.

- في المقابل، فإن البدائل المبنية على الربح، المعتمدة على مبادئ الاستثمار الحقيقي، تؤسس لبنية اقتصادية واقعية، حيث تركز على أنشطة اقتصادية ملموسة ومباشرة في الواقع، مما يجعلها أداة فعالة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمساهمة في إدارتها بفعالية.

- إن تفعيل أدوات التمويل المبنية على معدل الربح، كالمضاربة والمشاركة، يمثل خياراً إستراتيجياً للدول الساعية إلى تنمية مستدامة وشاملة، خاصة إذا ما توفرت البيئة التشريعية والمؤسسية الملائمة لاحتضان هذا النوع من التمويل. كما أن نجاح هذه الأدوات يتطلب بناء ثقة متبادلة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، وتطو آليات تقييم ومتابعة فعالة تضمن عدالة توزيع الأرباح والخسائر.

- اثبتت الدراسة القياسية فعالية معدل الربح في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك بدرجات اعلى من معدل الفائدة.

في النهاية إن تعزيز حضور أدوات التمويل المبنية على معدل الربح في النظام المالي، لا يسهم فقط في تمويل التنمية الاقتصادية، بل أيضاً في ترسيخ نموذج اقتصادي أكثر توازناً وإنصافاً، قادر على التكيف مع التحديات المعاصرة وتحقيق تطلعات المجتمعات نحو النمو والازدهار.

قائمة المصادر والمراجع:

-القران الكريم.

1- المؤلفات:

- أبو شادي، محمد إبراهيم، 2001، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، مصر.
- أحمد شوقي محمد (2011)، التمويل الإسلامي وأثره في الاستقرار الاقتصادي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.



- الأبيجي، كوثر عبد الفتاح محمود (1996) قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - دار الفكر، القاهرة،
- السنهوري عبد الرزاق، (1997)، مصادر الحق في الفقه الإسلامي-دراسة مقارنة بالفقه الغربي، دار إحياء التراث العربي للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان،
- العقاد، محمد مدحت (1980)، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- الغزالي، عبد الحميد (1997)، التمويل بالمشاركة، مركز الاقتصاد الإسلامي، مصر.
- الفنجري محمود شوقي، (2003)، الاقتصاد الإسلامي في عصر العولمة، دار النهضة العربية، مصر.
- القرشي، مدحت، (2007)، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن.
- حسن حمود سامي (1982) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية، دار الفكر للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية.
- حسن، خلف فليح ..، (2006)، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن.
- حماد، نزيه، (2008) معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقه، دار القلم، سوريا.
- عجيمة محمد عبد العزيزو آخرون، (2006)، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الزحيلي وهبة، (2007) المعاملات الإسلامية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، طبعة 4.
- حسين صادق، (2016)، التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، لبنان.
- عبد الغني، عبد الحميد، (2018)، التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، الأردن.
- عريقات حربي محمد، (1997)، مقدمة في التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي، ط2، دار وائل للنشر. الأردن.
- قحف، منذر (2004) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.

2-المقالات:

- دوابة، اشرف التنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، مجلة الاقتصاد، التمويل الإسلامي، العدد2، جامعة اسطنبول، تركيا،

3-الملتقيات:

- الرفاعي، حسن محمد، بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية، ورقة مقدمة ضمن أعمال "المؤتمر الدولي الرابع: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلام، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.(2010).

4- الرسائل الجامعية:

- الحقييل مساعد بن عبد الله بن حمد، ربح ما لم يضمن: دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه المعهد العالي للقضاء – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض. 2011.
- بلحناشي زليخة، التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة،الجزائر،2007.

5-المواقع الالكترونية

<https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/trading-instruments/dow-jones-30>